العرب
الجمعة 2020/01/31
السنة 42 العدد 11603

الجزائر تحشد الدعم الأفريقي لمقاربتها في حل الأزمة الليبية

وزير الخارجية الجزائرية يجدد رفض بلاده التدخل العسكري الأجنبي

تدرك الجزائر أهمية الدعم الأفريقي من أجل إنجاح مقاربتها لحل الأزمة الليبية وعلى هذا الأساس تأتي مشاركتها في اجتماع اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى بشأن ليبيا في برازافيل، حيث أكد وير الخارجية الجزائري أن بلاده تتمسك بدورها في التوصل إلى تسوية بين الفرقاء الليبيين.

صابر بليدي

الجزائر – تتمسك الجزائر بأداء دور فاعل في الأزمة الليبية من خلال استقطاب القوى والمنظمات الإقليمية والدولية لدعم مقاربتها حول حل النزاع بين الأطراف الليبية، وذلك لإضفاء شرعية دبلوماسية على توجهها الرافض للتدخل العسكري الأجنبي في ليبيا ودفع الحوار السياسي.

وأكد وزير الشؤون الخارجية الجزائري صبري بوقدوم أن بلاده "ستواصل الاضطلاع بدور محرك في تسوية الأزمة الليبية في أسرع وقت ممكن"، وذلك في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية عند انطلاق القمة الأفريقية حول ليبيا في العاصمة برازافيل الخميس.

صبري بوقدوم

سنواصل القيام بدور في تسوية الأزمة الليبية في أسرع وقت

وقال بوقدوم "إن المبادئ الأساسية التي يقوم عليها المسعى الجزائري معروفة، فالحل لا يمكن أن يكون إلا سياسيا وسلميا، ولا يمكن أن يأتي إلا من لدن الليبيين أنفسهم بمساعدة دولية لاسيما دول الجوار".

ويأتي زخم الاجتماعات بشأن الملف الليبي في ظل استمرار تركيا إرسال مرتزقة سوريين يشتبه في انتمائهم لتنظيمات متطرفة إلى طرابلس في خرق لمخرجات مؤتمر برلين.

وأكد وزير الخارجية الجزائري، الذي يرافق رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد لحضور أشغال القمة الثامنة لرؤساء دول وحكومات اللجنة رفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي حول ليبيا في برازافيل، أن "الجزائر في إطار جهودها الرامية إلى إيجاد حل للأزمة الليبية أعادت تفعيل العديد من الآليات، لاسيما آليات البلدان المجاورة لليبيا ومالي بالنظر إلى نتائج النزاع الليبي على هذا البلد".

وأضاف بوقدوم "الجزائر تشارك في كل التظاهرات والنوايا الحسنة التي يمكن أن تساعد في تسوية الأزمة الليبية، على غرار مشاركتها الفعالة في قمة برلين، واحتضانها لاجتماع دول الجوار، من أجل بلورة حل سياسي للأزمة الليبية وتجنيبها التدخل العسكري الأجنبي".

ولفت إلى أن حضور الجزائر قمة برازافيل يهدف إلى "إعطاء دور أكثر أهمية للاتحاد الأفريقي في حل الأزمة الليبية، لاسيما وأن الكثير من الفاعلين ينتظرون أن تعبر الجزائر عن موقفها بخصوص القضية الليبية، وأن صوتنا أضحى مسموعا الآن أكثر مما كان عليه من قبل".

وفي الفترة الأخيرة، تحولت الجزائر إلى وجهة للعديد من القوى الإقليمية والدولية للتشاور حول الأزمة الليبية، حيث استقبلت وزير خارجية الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد ووزير خارجية فرنسا جون إيف لودريان إلى جانب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الحكومة الإيطالية جوزيبي كونتي.

وكانت الجزائر قد أكدت على لسان وزير خارجيتها في اجتماع دول الجوار الليبي على "ضرورة مشاركة دول الاتحاد الأفريقي في المبادرات الرامية إلى إيجاد حل للأزمة الليبية ودعم الحل السياسي فيها".

وشدد حينها على أنه "لا حل للأزمة الليبية إلا الحل السلمي السياسي بين الليبيين بدعم من المجتمع الدولي، وأن الجزائر ترحب بأي طرف يريد أن يساهم في إرساء السلام في ليبيا، وعلى دول الجوار بذل كل الجهود من أجل إنهاء هذه المأساة التي تمسنا مباشرة".

الوضع لا يحتمل الانتظار أكثر

تحرك دبلوماسي في برازافيل من أجل ليبيا قبل القمة الأفريقية

برازافيل - بدأ قادة أفارقة الخميس تحركا دبلوماسيا في العاصمة الكونغولية برازافيل بهدف تعزيز الجهود المبذولة لإنهاء الأزمة الليبية، وذلك قبل القمة المقبلة للاتحاد الأفريقي، في وقت ندد فيه المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا غسان سلامة بتوافد آلاف المقاتلين لدعم ميليشيات حكومة الوفاق بعد تضييق الخناق عليها بسبب حصارها من قبل قوات الجيش الليبي في طرابلس.

وقال سلامة إن السلاح ما زال يصل إلى المقاتلين في ليبيا، خلال إحاطته بشأن تطورات الوضع في ليبيا والتي قدمها إلى مجلس الأمن الدولي الخميس.

ويشارك في محادثات برازافيل موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وغسان سلامة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، إلى جانب العديد من الرؤساء الأفارقة.

وحضر رؤساء الكونغو وموريتانيا وجيبوتي في بداية اجتماع الخميس، بينما مثل رئيسُ الوزراء الجزائري الرئيسَ عبدالمجيد تبون.

وقال دبلوماسي كونغولي إنه من المقرر أن يعقدوا جلسات مغلقة مع فايز السراج رئيس حكومة الوفاق -التي تعترف بها الأمم المتحدة- وجلسات منفصلة مع مبعوثي قائد قوات الجيش الليبي المشير خليفة حفتر.

وقال مكتب الرئاسة الكونغولية، في بيان الأربعاء، إن الهدف هو "البحث عن حلول لحل الأزمة الليبية، على النحو الموصى به في مؤتمر برلين" الذي عقد في 19 يناير.

وأكد الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني، في كلمته خلال افتتاح قمة برازافيل ضرورة العمل بشكل فوري وبالتعاون مع الليبيين أنفسهم، على "إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية يجنب هذا البلد العزيز مخاطر الانقسام والدمار والتشرذم ويعيد لشعب ليبيا الأمن والأمان والعيش الكريم". وأضاف "يجب أن تكون أفريقيا طرفا أساسيا في الحل بليبيا، وعدم وقف إطلاق النار سيمتد خطره ليس إلى ليبيا فحسب وإنما إلى أفريقيا والمنطقة والعالم".

وقال ولد الغزواني، إن الوضع في ليبيا "يتطلب تدخلا عاجلا يغلب الحكمة والمصالحة والحوار".

ومن المقرر أن يجتمع قادة الاتحاد الأفريقي المؤلف من 55 دولة في أديس أبابا يومي 9 و10 فبراير.

وبدأت تركيا بنشر مرتزقة أملا في تجنيب ميليشيات طرابلس هزيمة محتملة أمام قوات الجيش الليبي.

وكانت تقارير إعلامية عربية وغربية قد أفادت قبل يومين بوصول مقاتلين سوريين إلى طرابلس عبر تركيا.

وتسببت الأزمة في إثارة قلق الدول الواقعة جنوب ليبيا والتي تقاتل جماعات جهادية متطرفة.

وقال الرئيس السنغالي ماكي سال، الثلاثاء، إن "أفريقيا قلقة من خطورة أن تمر كل هذه الأسلحة (من ليبيا) عبر الساحل".

والسبت، قالت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا إن هناك "انتهاكات صارخة مستمرة" لحظر الأسلحة، إذ تنقل طائرات أسلحة متقدمة ومركبات مدرعة ومستشارين ومقاتلين.

الاتحاد الأوروبي يدخل على خط قضية ترسيم الحدود البحرية بين إسبانيا والمغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط – التقى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي، ناصر بوريطة، في بروكسيل بوزير خارجية الاتحاد الأوربي، جوزيف بوريل، بخصوص مصادقة المغرب على قانون ترسيم الحدود مؤخرا.

وقال بوريل، إن إسبانيا والمغرب يُمكن أن يعالجا المسألة بالتفاوض الثنائي ومن ثم دراسة المستجدات.

وصادق البرلمان المغربي، الأربعاء بالإجماع، على مشروعيْ قانونين يبسطان سيادة المغرب البحرية على الأقاليم الجنوبية، ويخلقان منطقة اقتصادية، في خطوة أثارت توجسا لدى الجار الإسباني، بينما اعتبرتها الرباط "سيادية وداخلية".

وأكد وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، أن على المغرب والاتحاد الأوروبي تعزيز شراكتهما لمواجهة التحديات المشتركة، حيث تطمح الرباط إلى علاقات أكثر استقرارا مع الاتحاد الأوروبي يتقاسم فيها الطرفان أسس ومعايير وأهداف شراكتهما.

ويرى خبراء أن تصريحات وزير خارجية الاتحاد الأوروبي تؤكد رهانه على الحوار والتوافق لحل النقاط الخلافية التي قد تطرح بين إسبانيا والمغرب بخصوص تداخل المجالات البحرية قبالة سواحل الكناري.

وقال بوريل، إن حصة المغرب من "جبل الكنز الأطلسي"، من المرجح أن تكون أكبر من حصة إسبانيا، نظرا إلى أن هذا الموقع الطبيعي أقرب إلى السواحل المغربية منه إلى نظيراتها الإسبانية.

وأكد مراقبون أن الاتحاد الأوروبي لن يضغط سلبا على الرباط في مسألة ترسيم حدوده البحرية بل سيدفع في اتجاه توافق بين إسبانيا العضو في الاتحاد والمغرب الشريك القوي على الضفة الجنوبية.

مواقف منسجمة

وأشار كل من بوريطة وبوريل إلى أن الاتحاد الأوروبي والمغرب سيواصلان توحيد جهودهما لتحفيز التعاون الإقليمي لصالح الاستقرار والرخاء والتنمية الشاملة قصد الاستجابة بشكل أفضل للتحديات الإقليمية والعالمية.

وكان وزير الشؤون الخارجية ، ناصر بوريطة، قد أكد خلال عرض قانون ترسيم الحدود أمام البرلمان أنه "يظل مسألة دولية قابلة للتفاوض بين المغرب، والدول التي لها شواطئ متاخمة أو مقابلة له، لاسيما إسبانيا التي تعتبر شريكا استراتيجيا سياسيا واقتصاديا، محكومة بروح التعاون والاحترام المتبادل وتغليب الحوار البناء ومنطق الشراكة العملية".

وتثير مصادقة المغرب على القانون جدلا كبيرا بين الأحزاب الإسبانية التي ردت الفعل بالضغط على الحكومة، وطالب الحزب الشعبي برد "قوي وحازم" على سعي المغرب لترسيم الحدود البحرية.

واعتبر الحزب أن الخطوة المغربية "انتهاك لمعايير الأمم المتحدة الدولية ويضر بشكل كبير بالمصالح الإسبانية والمصالح الاقتصادية" لجزر الكناري.

وشدد بوريطة خلال لقاء جمعه بوزيرة الخارجية الإسبانية أرانشا غونزاليس لايا على أن "المغرب لا يريد فرض سياسة الأمر الواقع على إسبانيا، بل يسعى إلى الحوار والتفاوض لمعالجة النقاط الخلافية حول التدخلات المجالية البحرية المحتملة".

ودعت أنا أورماس، النائبة البرلمانية عن تحالف الكناري، وزير الخارجية إلى الجلوس مع المغرب من أجل تحديد نقطة وسط بخصوص التداخلات المجالية، وقوبلت خطوتها بالرفض من قبل الأحزاب السياسية التي اعتبرت موقفها متواطئا مع المغرب، مما دفع الاشتراكيين إلى الرد بأن هذه "الاتهامات خطيرة جدا وتجاوزت كل الخطوط الحمراء السياسية".

وساءل حزب فوكس اليميني المتطرف الحكومة الإسبانية بخصوص"التدابير التي تنوي اتخاذها ضد الإجراءات الأحادية التي أقرها المغرب"، وما إذا كان هناك "أي اتفاق نهائي".

وردت وزيرة الخارجية الإسبانية على أصوات الأحزاب المعارضة بقولها "إن "ترسيم المناطق الحدودية بين الدول لا يمكن إلا أن يتم وفق منطق سليم ووفق القانون الدولي وبالاتفاق بين الطرفين".

وأضافت "المغرب يتقاسم معنا نفس الموقف، وهذا يظهر في عدم نصهم على حدود المناطق في القانون"، كما شددت على أن المفاوضات الأخيرة مع المغرب أفضت إلى أنه لن يكون هناك فرض لسياسة الأمر الواقع، أو قرارات أحادية الجانب.

ويقول محللون إن مبادرة الاتحاد الأوروبي برعاية المفاوضات تهدف إلى قطع الطريق عن أي محاولة استغلال سياسي من طرف الأحزاب الإسبانية.

وأشاد وزير خارجية الاتحاد الأوروبي بالجهود المغربية والإسبانية من أجل تجاوز النقاط الخلافية، فيما كشفت بعض المصادر الدبلوماسية أن جوزيف بوريل يتابع عن كثب تطورات قضية ترسيم وتحديد الحدود بين البلدين.

وازدادت القضية زخما بعد إعلان الرباط رعايتها جولات الحوار مع إسبانيا لتجاوز الأزمة المطروحة.

ويرى مراقبون أن الاتحاد الأوروبي سيعمل على توفير أجواء نقاش موضوعي وواقعي بين الطرفين لتبديد النقاط الخلافية.

تكذيب موريتاني لمزاعم إنشاء قاعدة عسكرية إماراتية شمال البلاد

نواكشوط – كذبت وزارة الدفاع الموريتانية، الخميس، المزاعم التي تروج لنية الإمارات إنشاء قاعدة عسكرية في شمال موريتانيا، مؤكدة أنها مجرد "شائعات".

ونقلت وكالة الأنباء الموريتانية نفي مصدر مقرب من وزارة الدفاع لـ"الشائعات التي تداولتها مؤخرا بعض المواقع الإلكترونية والصفحات الافتراضية حول إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة لقاعدة عسكرية شمال البلاد".

وكانت وسائل إعلام موريتانية ودولية مقربة من المحور الإخواني وتتلقى التمويلات من تركيا وقطر قد روجت إشاعة تزعم وجود قرار إماراتي يتعلق بإنشاء قاعدة عسكرية في شمال موريتانيا.

وأكد المصدر للوكالة "أن موريتانيا ترتبط بعلاقات أخوية وثيقة مع دولة الإمارات العربية المتحدة".

وأوضح أن هذه العلاقات تقوم على "مبدأ المصالح المشتركة والتعاون في كافة المجالات بما في ذلك التعاون العسكري".

وتحرص كلّ من موريتانيا والإمارات على تعزيز علاقاتهما الثنائية في مجالات عديدة من بينها الدبلوماسية والأمن والثقافة والتعليم والاقتصاد.

وكان وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان قد ناقش مع نظيره الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد، في لقاء جمعهما خلال زيارة إلى أبوظبي أداها ولد الشيخ أحمد في نوفمبر الماضي، سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وأوجه التعاون المشترك، بالإضافة إلى عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وأكد الشيخ عبدالله بن زايد حرص الإمارات على تعزيز علاقاتها الثنائية وتنمية أوجه التعاون المشترك مع "شقيقتها" موريتانيا.

> **من المنتظر أن يزور الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني الإمارات خلال النصف الأول من شهر فبراير القادم**

بدوره، أعرب ولد الشيخ أحمد عن تطلع موريتانيا إلى تعزيز التعاون المشترك مع الإمارات في كافة المجالات "انطلاقا من العلاقات المتميزة التي تجمع البلدين الشقيقين".

ومن المنتظر أن يزور الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني دولة الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الأول من شهر فبراير القادم، وهي الزيارة الأولى من نوعها منذ توليه رئاسة البلاد في يونيو الماضي إثر فوزه في انتخابات جرت في كنف الديمقراطية والشفافية.

وستكون زيارة الرئيس الغزواني إلى الإمارات ضمن جولة خليجية ستقوده أيضا إلى المملكة العربية السعودية.